العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا
Chinese- Maghreb relations in the aftermath of Cold War: "Algerian-Chinese relations case study"

طيب جميلة
أستاذة محاضرة قسم أ
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
البريد الإلكتروني: tayebdjamila@yahoo.fr

الملخص:

شهدت العلاقات الصينية المغاربية بصفة عامة والصينية الجزائرية بصفة خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي تطورا ملحوظا على جميع الأصعدة إذ لم يسفر تصاعد القوة الصينية والمتزامن مع جملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة على توطيد هذه العلاقات فقط بل أدى إلى تغيير طبيعتها، أهدافها وأدواتها أيضا. فقد تبنت الصين مقاربة براغماتية تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية والسياسية يتمثل أهمها في تحقيق أمن الطاقة. وتحاول دول المغرب العربي من جهتها الاستفادة من الفرص التي تقدمها بكين وخاصة سلعها استثماراتها، تكنولوجيتها ومساعداتها التي تقدمها بدون شروط تتعلق بحقوق الإنسان أو الديمقراطية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الصين، المغرب العربي، الجزائر، التعاون، العلاقات الاقتصادية والسياسية، الطاقة.

Abstract:

Relations between China and the Maghreb in general and between China and Algeria have experienced remarkable development at all levels since the 1990s. The rise of Chinese power and the simultaneous economic and political reforms in the region have not only strengthened these relations, but also changed their nature, goals and tools. China has adopted a pragmatic approach through which it seeks to achieve a series of economic and political gains, on top of them perhaps is to achieve energy security. The Maghreb countries, in return, are trying to take advantage of the opportunities offered by Beijing, especially its goods, investments, technologies and unconditional aids as a condition of human rightsor democracy unlike the United States of America.

Key words: China, Maghreb, Algeria, pragmatic approach, energy security, The USA.

مقدمة:

ارتبطت الصين قديما بدول المغرب العربي بطريق الحرير الذي شكل شريان حياة المنطقة الممتدة من شاطئ بحر الأبيض المتوسط حتى بحر الصين، و ارتبطت بهذه المنطقة في الخمسينيات من القرن الماضي من خلال مساندة حركات التحرر و الاستقلال في دولها التي أيدت مبدأ "صين واحدة". و صوتت لصالح انضمام الصين إلى منظمة الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن بدل تايوان سنة 1971. و اليوم تطورت العلاقات الصينية المغاربية تطورا ملحوظا بعد نجاح الإصلاحات الاقتصادية في إمبراطورية الوسط الذي تزامن مع جملة من مثيلاتها في دول هذه المنطقة. علاقات تغيرت في طبيعتها، أهدافها و أدواتها تماشيا مع التغيرات الحاصلة في هذه المجتمعات و في البيئة الإقليمية و الدولية.

إن الصين البراغماتية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي أوجدتها الإفرازات الداخلية و الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أهداف لا تتحقق إلا بضرورة تغيير نمط التفكير الصيني و نماذجه السلوكية بالانفتاح النشيط على مختلف مناطق العالم بما فيها المنطقة المغاربية، بكل ما تقدمه هذه المنطقة من منافع اقتصادية و سياسية لبكين التي لا زالت تذكر دولها بذلك الانتماء المشترك للعالم الثالث مغتنمة تصاعدها الاقتصادي و السياسي – و الذي تصفه بالتصاعد السلمي–. من جهتها تسعى الدول المغاربية بما فيها الجزائر إلى الاستفادة من كل الفرص التي تقدمها إمبراطورية الوسط و لاسيما الاقتصادية منها في زمن توسع فيه مفهوم الأمن و تعددت مضامينه و أصبح للاقتصاد دورا مهما في التفاعلات السياسية على الساحتين الوطنية و الإقليمية.

و عليه و انطلاقا مما سبق تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقات الصينية المغاربية عموما و الصينية الجزائرية على وجه الخصوص لفترة ما بعد الحرب الباردة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المحاور التالية:

محور أول: من التوجه الإيديولوجي إلى التوجه البراغماتي في العلاقات الصينية المغاربية

محور ثان: مجالات التعاون في العلاقات الصينية المغاربية

محور ثالث: أبعاد العلاقات الصينية الجزائرية

المحور الأول: من التوجه الإيديولوجي إلى التوجه البراغماتي في العلاقات الصينية المغاربية:

تحررت السياسة الخارجية للصين في عهد الإصلاحات الاقتصادية من الانشغال بتحقيق الأهداف الثورية وأصبحت مستقلة و براغماتية إذ لم تعد تهتم بالاعتبارات الإيديولوجية، و لا بالأهداف الثورية، شعارها تحقيق المنفعة والمصلحة ووسيلتها الحكمة وعدم التسرع مما أعطى طابعا مغايرا للعلاقات الصينية المغاربية عن ذلك السائد إبان الحرب الباردة.

1-توجهات السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة:

ساعدت الإصلاحات التي تبنتها الصين في سنة 1978 على إعادة ترتيب الأولويات في سياستها الخارجية، حيث أعطيت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى. "إن الاستراتيجية الدولية للصين، و بسبب التصاعد الاقتصادي، أصبحت أكثر طموحة... فالصين تحمل طموح رتبة القوة الكبرى، فهي تتطلع إلى نفس السمات التي اتسمت بها القوى الغربية و اليابان عند اعتدائها على الصين".[1]و فعلا أحدثت الإصلاحات الاقتصادية تغيرات جذرية و تطورات جوهرية على الاقتصاد الصيني بكل قطاعاته محدثة بذلك ثورة على الهياكل الاقتصادية القديمة و طرق التسيير التقليدية، إذ دخلت الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل و المرتكز على تصدير المواد المصنعة و نصف المصنعة و استيراد المزيد من المواد الأولية و خاصة النفط.

يشكل في الواقع بلوغ القوة الاقتصادية هدف واحد ضمن مجموعة أهداف جديدة أوجدتها الإفرازات الداخلية و الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة "فالسياسة الخارجية الصينية تريد على وجه التحديد: منع إنشاء التحالفات ضدها و خاصة في المناطق المجاورة لها و التي تحد من حريتها في العمل و النمو الاقتصادي، ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، و الحصول على المواد الأولية اللازمة لتحقيق التنمية الداخلية بما فيها الطاقة و لكن ليس الطاقة فقط، بل وأيضا تأمين محيطها لمنع التحديات التي تهدد استقرارها عبر الحدود و لاسيما في التبت و شينجيانغ (Xinjiang)، و تعزيز عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من قوة و نفوذ القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية"[2].فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي

يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات و الأديان و مستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها و المشاركة في إدارة الشؤون العالمية عبر التشاور وفقا لمبدأ المساواة. لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم، وتسير كل هذه الاختلافات.

2-التوجه البراغماتي للصين في منطقة المغرب العربي:

تندرج العلاقات الصينية المغاربية ضمن هذه المقاربة البراغماتية للسياسة الخارجية الصينية لما بعد الإصلاحات الاقتصادية، فالصين تتقرب من دول المغرب العربي للعوامل التالية:

2-1 العامل الاقتصادي:

يقع المغرب العربي شمال إفريقيا ذات الموقع الاستراتيجي الهام والممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من جهة والمحيط الأطلسي من جهة أخرى التي تربط بين ثلاث قارات حيث تشكل الضفة الجنوبية للمتوسط وبالتالي للاتحاد الأوروبي. كما أنها تمتد ناحية الشرق لتشمل الشرق الأوسط وامتداده الأسيوي، إضافة إلى كونها تشكل بوابة إفريقيا جنوب الصحراء. وتشمل منطقة المغرب العربي أساسا خمسة دول الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس وموريتانيا والمتربعة على مساحة 5.782.140 كلم مربع. كما تزخر هذه المنطقة بالكثير من الموارد الطبيعية كالنفط، الغاز الطبيعي، الفوسفات والحديد الخام، إذ يتوفر المغرب على ثروة معدنية مهمة، ممثلة أساسا في الفوسفات، حيث يحتضن أكبر احتياطي في العالم لهذا المعدن، وتملك الجزائر ثروات مهمة من الغاز ولها احتياطي عالمي كبير من لنفط، وتتوفر ليبيا على احتياطي كبير من النفط والغاز، ومعادن مهمة أخرى تتمثل في الحديد ولصلب.

و بهذا تقدم منطقة المغرب العربي فرصا كبيرة فيما يسمى بالأمن الطاقوي للصين التي تحتاج إلى هذه الدول لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة وخاصة النفط الذي أصبح يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لها و ذلك منذ سنة 2003 حين فاق لأول مرة استهلاكها لهذه المادة إنتاجها الوطني، لتصبح من بين أكبر الدول المستوردة لهذا المورد الطبيعي، إذ انتقل استهلاكها من 91 مليون طن في عام 1978 إلى 350 مليون طن في 2006.(ثاني دولة مستهلكة قبل اليابان و بعيدا وراء الولايات المتحدة، فهي تمتص 9٪ من الاستهلاك العالمي للبترول، 40 ٪ من استهلاك الولايات المتحدة، نصف استهلاك الاتحاد الأوروبي و مرة و نصف استهلاك اليابان."[3] الشيء الذي أسفر عن الأهمية المتزايدة للاستيراد استجابة للطلب الوطني، ويعبر في نفس الوقت عن تحول مسألة الطاقة إلى مسألة تتعلق بالسياسة العليا للدولة متمثلة فيما يسمى بأمن الطاقة في السياسة الخارجية للصين والذي يجعلها تصر على مبدأ التنوع بشقيه تنويع الشركاء وكذا الاستراتيجيات لتحقيق أمنها الطاقوي.

بالإضافة إلى ذلك تسعي الصين للاستفادة من السوق الاستهلاكي المعتبر الذي تقدمه هذه المنطقة والذي يتوافق فيه الإنتاج الصيني مع القدرة الشرائية البسيطة للمستهلك المغاربي، " فاهتمام بكين بالمغرب العربي

أكثر تعقيدا من إفريقيا جنوب الصحراء أين تسيطر على نحو واسع استراتيجية الحصول على إمدادات المواد الأولية. تهتم الصين في إفريقيا الشمالية أيضا بالوصول إلى الأسواق المحلية إذ يعتبر المغرب العربي سوق جذابة للتصدير لاسيما أن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية تفوق مثيلاتها في إفريقيا جنوب الصحراء"[4]. فالتوجه الصيني إلى المغرب العربي و الدول العربية عموما حتمية تقتضيها التحديات الاقتصادية المطروحة على صانع القرار في بكين "فالاقتصاد الصيني يواجه تحديات بنيوية ناجمة عن التنمية الاقتصادية و لا يمكن التغلب عليها بإجراءات إصلاحية مالية و هيكلية داخلية فحسب بل لا مفر من ان تعثر الصين على منافذ لنقل تقلها الاقتصادي على وجه الخصوص الاستثمار و السوق إلى المناطق المحيطة و منها الوطن العربي الذي يزداد فيه الطلب بسبب نمو السكان و تنوع نمط الاستهلاك كما أن البلدان العربية فقيرة في البنى التحتية و تحتاج إلى استثمارات كبيرة فيها ليس في هذا من جهة و من جهة أخرى تراكم لدى الصين فائض في الإنتاج و الرصيد من العملة الأجنبية لأسباب تعود إلى ضعف الطلب المحلي و زيادة النمو الاقتصادي بسبب سياسات الدولة و تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الصين".[5]

يوجد في الواقع ايجابيات اقتصادية أخرى ناجمة عن الموقع الجيواستراتيجي لمنطقة المغرب العربي والذي يكمن في قربها من أوروبا مما يجعل من الاستثمار في هذه المنطقة خيارا استراتيجيا يسفر عن إمكانية الوصول إلى الأسواق الأوروبية والاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية التي أبرمتها دول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي في المجال التجاري. كما يمكن التواجد بالمنطقة من الوصول إلى أسواق إفريقيا جنوب الصحراء حيث اليد العاملة الرخيصة.

2-2 العامل السياسي:

يعتبر هدف تشكيل نظام ديمقراطي متعدد الأقطاب هدفا رئيسيا في السياسة الخارجية الصينية خاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة "فالصين ترفض استمرار النظام الديمقراطي برمته رهينا للقوة الأمريكية، ساعية بذلك إلى تشكيل نظام ديمقراطي متعدد الأقطاب. تمثل فيه الصين القوة الرئيسية في المحيط -الآسيوي- الباسيفيكي"[6]. فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات و الأديان و مستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها و المشاركة في إدارة الشؤون العالمية عبر التشاور وفقا لمبدأ المساواة. لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم، و تسير كل هذه الاختلافات، لذلك تعتبر النتيجة المنطقية وجود العالم متعدد الأقطاب.

و تقدم الدول العربية و كل إفريقيا عموما هذه البيئة التعددية إذ" تعتمد بكين على خطاب جنوب- جنوب، خطاب يلقى صدى ايجابي لدى الدول الإفريقية.[7]" حيث ترى "وسائل الإعلام الصينية أن تعزيز التعددية

القطبية في العالم وتزايد نمو التعاون الصيني الإفريقي لن يساعد على حماية حقوق و مصالح الدول النامية فحسب بل سيشكلان نظاما عالميا جديدا".[8]

كما تعول بكين على علاقاتها بهذه المنطقة لكسب تصويت دولها على تعديل بعض الاتفاقيات الدولية و دعمها الدبلوماسي في المنظمات الدولية، "فإذا كانت الاعتبارات الاقتصادية هي الهدف الأسمى فان السلطات الصينية تهتم أيضا بالاعتبارات السياسية والدعم الدبلوماسي المحتمل من الشركاء الجدد في المنطقة. هذا الاهتمام مماثل فدول المغرب العربي تأمل أيضا في دعم الصين لتمرير ملفات مهمة بالنسبة لها مثل تمثيل القارة الإفريقية في المحافل الدولية أو في حل بعض النزاعات.."[9] وفي الحقيقة تطمح الصين في الجعل من علاقاتها الثنائية بالدول المغاربية والإفريقية عموما وسيلة لإبقاء ميزان القوى لصالحها في آسيا إذ "تهدف في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الإفريقية إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان و الهند إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن في ظل تزايد طرح مسالة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية و ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله إلى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة"[10].

بالإضافة إلى ذلك ترى الصين في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا عموما منطقة جيواستراتيجية لزيادة اكتساب و ممارسة القوة الناعمة في دورها كقوة كبرى يمكنها منافسة القوة التقليدية الحليفة للدول المغاربية و كذا الولايات المتحدة الأمريكية. «فالصين تعتبر المنطقة فضاء لتطوير قوتها الناعمة، واحد من بين الأهداف الجديدة للدبلوماسية الصينية منذ منتصف سنوات 2000 من إنشاء معاهد للكنفوشوسية لتعلم الصينية في 2004 إلى إطلاق سلسلة قنوات تلفزيونية صينية بلغات أجنبية في 2009. تضاعف الصين أدواتها للتأثير في العديد من الدول الأجنبية بما فيها شمال إفريقيا حيث طورت في السنوات الأخيرة المبادلات الثقافية و الأكاديمية مع كل بلدان المغرب العربي (الجزائر و المغرب خاصة)".[11]

كما تحمل المنطقة المغاربية و كل الدول العربية ثقافة و قيما تختلف عن العالم الغربي مما يستوجب طرح مسالة حوار الحضارات "فالدول العربية تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا في العالم و بالغ الأهمية في العالمين العربي و الإسلامي و منطلقات ثقافية حضارية تختلف جذريا عن قيم و منطلقات الثقافة و الحضارة الغربية و هذا يفيد في تغليب فكرة حوار الحضارات الذي ينسجم و مفهوم التعايش و خلق البيئة الدولية السلمية اللازمة للتنمية و التحديث"[12].

المحور الثاني: مجالات التعاون في العلاقات الصينية المغاربية:

تأخذ منطقة المغرب العربي أهمية متزايدة في الحسابات الاستراتيجية للصين التي تفضل في الواقع أسلوب المفاوضات الثنائية مع دول المنطقة رغم وجود مؤسسات متعددة الأطراف كمنتدى التعاون العربي الصيني بحيث "يصعب تحديد استراتيجية منسقة على مستوى العالم العربي. في الواقع تتقرب الصين من دول شمال شرق إفريقيا باستقلال تام عن تقربها من مثيلاتها في الشمال الغربي .العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي تتطور قبل كل شيء في إطار ثنائي حتى بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي ... قرارات و برامج التعاون تقام مع كل بلد على حدى انطلاقا من الأهداف المحددة محليا و حسب فرص التطوير[13]"

1-: العلاقات السياسية الصينية المغاربية:

تطورت العلاقات الصينية المغاربية بشكل ملحوظ في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بسبب نجاح الإصلاحات الاقتصادية في الصين و المتزامنة مع جملة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية في دول المنطقة مما خلق اهتماما مشتركا بين الطرفين.

1-1 التعاون السياسي على المستوى الثنائي:

تترجم الزيارات المتكررة من الطرفين و على مستويات عالية حجم التعاون بين الصين و الدول المغاربية، فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي توالت الزيارات الرسمية إذ قام الرئيس الصيني "ينغ شانغكون" بزيارة إلى تونس في جويلية 1992، ثم خليفته "جيانغ زيمن"فيافريل 2002 و المسبوقتان بزيارة الرئيس "زين العابدين بن علي" إلى الصين في افريل 1991. كما قام الرئيس الصيني "جيانغ زيمن" بزيارة الجزائر في 1999 و زيارة الرئيس "هيوجينتاو" في 2004 و التي سبقتها زيارة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في 2000. أما بالنسبة للمغرب فقد زارها الرئيس الصيني "جيانغ زيمن" في 1999، ثم الرئيس "هيوجينتاو" في 2004 و المسبوقة بزيارة الملك المغربي "محمد الخامس" في 2002، و المتبوعة بزيارة الملك محمد السادس في ماي 2016. كما تمت زيارات بين الطرفين على مستويات أخرى.

و يرتكز في الواقع التعاون السياسي بين الصين و الدول المغاربية على جملة من المبادئ تتمثل في الاحترام المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تحقيق المنفعة المتبادلة بما تسميه بكين بعلاقة رابح- رابح. كما تعتبر الصين نفسها صديقة لدول المنطقة و العرب عموما بحكم التاريخ المشترك في النضال ضد

هيمنة الدول الغربية. و تقدم اليوم نفسها على أنها حليفة مسار التنمية في هذه الدول إذ تقدم نموذجا مغايرا للمساعدات عن ذلك المقدم من طرف بقية الدول الكبرى و الذي لا يرتبط بشروط سياسية و الذي يمثل في نفس الوقت فرصة للدول المغاربية لتحقيق التنمية اقتصادية و للصين منفذا للتغلغل في هذه المنطقة. هذه المساعدات التي قد تأخذ شكل ملعب أو دار أبيرا مبنية في كثير من الأحيان بهدف التأثير على القرارات التجارية للدول المستلمة. كما يمكن أن تأخذ شكل إعانات أسعار الفائدة عند منح ائتمان للمشتري لحكومة تستدعي شركات صينية لتنفيذ مشروع خاص بالبنية التحتية"[14]. أما الدول المغاربية من جهتها تسعى من خلال تعاونها السياسي مع الصين إلى إسماع صوتها في بعض القضايا في المحافل الدولية، فعلى سبيل المثال "يمكن للصين في منظمة التجارة العالمية التأثير على التجارة العالمية نحو مزيد من العدل والعدالة الاقتصادية والسماح للعالم العربي للاستفادة من فرصة أفضل من حيث الاستثمارات الدولية."[15]

1-2 الإطار المؤسساتي للتعاون السياسي بين الصين و دول المغرب العربي:

تلتقي الصين بدول المغرب العربي في أطر مؤسساتية متعددة الأطراف و أوسع يكمن أولها في منتدى التعاون الصيني العربي الذي يجمع بين إمبراطورية الوسط و الدول العربية، و ثانيها في منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يجمع بين الصين و كل دول القارة الأفريقية.

1-2-1 منتدى التعاون الصيني العربي:

يعتبر منتدى التعاون الصيني العربي إطارا مؤسساتيا للعلاقات الصينية العربية بما فيها الدول المغاربية و الذي تأسس في سبتمبر سنة 2004 من قبل وزير الخارجية الصيني "تشاوشينغ" و الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" إذ "طرح الرئيس الصيني خلال زيارته لمقر الأمانة العامة في يناير 2004 فكرة إنشاء منتدى للتعاون العربي الصيني هدفه تطوير التعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية و في الشؤون الدولية.

و تتمثل آليات المنتدى في جملة من الاجتماعات يتصدرها الاجتماع الوزاري الذي ينعقد بين وزراء خارجية الجانبين مرة كل سنتين بالتناوب للبحث في سبل تعزيز التعاون في المجالات السياسية الاقتصادية و الأمنية و تبادل الآراء حول القضايا الإقليمية و الدولية ذات الاهتمام المشترك. و يليها اجتماع كبار المسؤولين سنويا بالتناوب هدفه متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري و الإعداد لاجتماعاته الدورية .أما الآلية الثالثة فتكمن في المؤتمرات و الندوات في المجالات القطاعية و التي تعقد مرة كل سنتين و المتمثلة

على سبيل المثال في مؤتمر رجال الأعمال العرب و الصينيين، مؤتمر الصداقة العربية الصينية، مؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.

1-2-2 المنتدى الصيني الإفريقي:

تأسس المنتدى الصيني الإفريقي بموجب مبادرة صينية اثر الاجتماع الوزاري الأول ببكين في أكتوبر عام 2000 بحضور الرئيس الصيني "جيانغ زيمن" و أربع رؤساء دول افريقية منها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" ليليها انضمام دول المغرب العربي بعد ذلك. ينعقد هذا المنتدى كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين و الدول الإفريقية. لقد تبنى المؤتمر وثيقتين رسميتين تتمثلان في إعلان بكين و برنامج للتعاون الصيني الإفريقي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و اللتان حددتا الإطار لإقامة شراكة قائمة على المنفعة المشتركة. وفي الواقع، يعد منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، آلية موسعة تتعدى الدول المغاربية في تشاورها مع الصين لتشمل الدول الإفريقية أيضا في ما سمي بتعاون جنوب – جنوب.

2 العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية:

أثر تصاعد القوة الاقتصادية للصين تأثيرا ملحوظا على تجارتها البينية مع دول المغرب العربي و كذا حجم الاستثمارات بين الطرفين.

2-1 التبادل التجاري بين الصين و دول المغرب العربي:

ساعد دخول الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل و تغير هيكل تجارتها على ارتفاع معدل التبادل التجاري بين الصين و الدول المغاربية إذ أصبحت إمبراطورية الوسط تستورد المزيد من مصادر الطاقة و المواد الأولية من هذه المنطقة و تصدر لها الكثير من المواد المصنعة." فبالنسبة للصادرات نلاحظ أنه من 1995 إلى 2015 صدرت الدول المغاربية نسبة ضئيلة باتجاه الصين (3 بالمائة من إجمالي صادراتها) بينما تمثل الصادرات الإفريقية للصين في مجموعها ثلاثة أضعاف(10 بالمائة). قي المقابل و في نفس الفترة شكلت حصة المواد الأولية (الخامات، المعادن و الوقود) المصدرة إلى الصين (89 بالمائة) من الصادرات المغاربية و (86 بالمائة) من الصادرات الإفريقية و هي نسب متماثلة تقريبا. يتعلق الأمر إذا بتخصص مميز للقارة الإفريقية ولكن يختلف كثيرا هذا التخصص في المبادلات الثنائية للصين مع كل دولة على حدى. في حالة المغرب العربي تصدر ثلاث دول (الجزائر، ليبيا و موريتانيا) حصرا الخامات المعادن و الوقود باتجاه الصين إذ تشكلحوالي 90بالمائةمن الصادرات المغاربية باتجاه الصين(محروقات بالنسبة للجزائر و ليبيا، الحديد و النحاس بالنسبة لموريتانيا)، أما المغرب و تونس فلم تصدرا كثيرا للصين

في هذه الفترة نظرا للوزن الضئيل لمثل هذه الصادرات من المواد الأولية"[16]. يدخل في الواقع هذا التكثيف للتوجه الصيني في المغرب العربي ضمن دبلوماسية الطاقة التي تتبناها الصين لتحقيق أمنها الطاقوي. و "ترحب الدول المغاربية بهذا التقارب مع الصين حيث "تؤكد الدول الإفريقية المنتجة للنفط أن الصين تمثل بعض الايجابيات بصفتها شريك تجاري. بكين تقدم التكنولوجيا، اليد العاملة و قروض مفيدة لبناء البنية التحتية و لا تفرض في المقابل أي شرط سياسي قبل أي تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف مع دول الجنوب"[17].

أما الواردات المغاربية من الصين فتتشكل في مجملها من المواد المصنعة "إذا كانت الصين متواجدة في كل أنواع المنتجات فان حصة الأسواق التي تغزوها تؤثر بصورة مختلفة على الشركاء التقليديين للدول المغاربية. فلو أخذنا أربع مجموعات من المنتجات (الدراجات، الملابس، أجهزة الاتصالات و الأدوية) في 2015 فان الصين احتكرت السوق في ما يخص مبيعات الدراجات النارية و الدراجات (75 بالمائة) و تهيمن بوضوح على سوق الملابس (53 بالمائة) رغم ذلك تبقى الدول المتطورة تسيطر على أكثر من ربع هذه السوق. في المقابل مكانة الصين في المجموعات الأخرى بعيدة كل البعد على الهيمنة في الوقت الحاضر . ففيما يخص أجهزة الاتصالات لازالت الدول المتقدمة تحافظ على أكثر من ربع السوق (38 بالمائة) مباشرة قبل الصين (35 بالمائة)...و يستمر احتكار الدول الغربية للسوق في مجال الأدوية و بعض المنتجات الصيدلانية"[18]. و عليه، تتمثل أهم الصادرات الصينية إلى المغرب العربي في: المنسوجات، الحقائب، الأحذية، المنتجات الكهربائية و اللعب، أما واردتها فتتمثل أساسا في النفط و المعادن. و بهذا تسجل الدول المغاربية كلها عجزا تجاريا مع الصين نظرا لاقتصادياتها المعتمدة في معظمها على تصدير المواد الأولية بالإضافة إلى الميزة التنافسية المرتكزة على انخفاض الأسعار للمنتجات الصينية إذ "ارتفع العجز التجاري في 2015 إلى 13.15 مليار دولار، بعبارة أخرى كانت البلدان المغاربية تلك السنة مدينة بأكثر من 23 مليار دولار لشركات صينية بسبب عجز الميزان التجاري (باستثناء الخدمات)".[19]

2-2 الاستثمارات الصينية بالمغرب العربي:

يشكل الاستثمار مجالا آخر للتعاون بين الصين و المغرب العربي إذ عملت بكين على تدعيم تواجد شركاتها بهذه المنطقة بحيث "كانت الصين أكثر دولة استثمرت في إفريقيا في 2016 حسب الجريدة الاقتصادية الأمريكية "كارتز"التي تقول أن الصين استثمرت 36 مليار دولار في القارة ... و كان المغرب من بين المستفيدين الثلاث الرئيسيين إذ استقبل 81 مشروع صيني للاستثمار الأجنبي المباشر في 2016 ...أما بقية دول المغرب العربي فقد احتلت تونس و الجزائر على التوالي المرتبة التاسعة و العاشرة بثمانية عشر وسبعة عشر مشروع استثماري في سنة"[20]. تتمثل هذه المشاريع في الاستثمار قي قطاع السيارات، النسيج، الأجهزة الكهرومنزلية بالإضافة إلى قطاعات أخرى "كثيرة اليوم هي الشركات الصينية في قطاع البناء و

أجهزة الاتصالات و التي أصبحت منافسا حقيقيا للشركات الغربية و خاصة الفرنسية كشركة "ديماز" أو "بويغس". الصين تضاعف منذ زمن بناء البنية التحتية، القطاع الذي تملك فيه الكفاءة والخبرة. لقد بدأت الصين في إعادة نشر أنشطة هذه الشركات الصناعية باتجاه إفريقيا الشمالية و خاصة في النسيج، الإلكترونيك و الأطعمة مما يسمح للصين بالهيمنة على المنطقة و الترويج لمنتجاتها"[21]. كما تستثمر الصين في قطاع المحروقات حيث تتواجد الشركات البترولية الصينية الكبيرة بشكل كبير في دول عديدة من شمال إفريقيا خاصة في الجزائر و ليبيا و أيضا و بصورة اقل في المغرب و تونس. إن هذه الاستثمارات يرافقها في الواقع تدفق كبير لليد العاملة الصينية في الدول المغاربية و خاصة الجزائر التي احتلت المرتبة الأولى مغاربيا و إفريقيا في سنة 2016 كما يوضحه الجدول الموالي[22]

الدولة	عدد العمال	الرتبة حسب الاهمية
الجزائر	232518	1
المغرب	864	2
ليبيا	249	3
تونس	205	4

و لتعزيز شراكتها الإستراتيجية مع الدول العربية و الإفريقية بما فيها دول المغرب العربي أطلقت الصين في عام 2013 مبادرة بناء الحزام والطريق (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير و طريق الحرير البحري للقرن الواحد و العشرين) و هدفها إحياء طريق الحرير القديمة و طريق الحرير البحرية على ثلاثة خطوط رئيسية أهمها و أكثرها شهرة الخط الذي يمتد من الصين إلى منطقة الخليج و البحر المتوسط مرورا بآسيا الوسطى و غرب أسيا.أما طريق الحرير البحرية فتتركز حول خط يبدأ من الموانئ الساحلية و يمر ببحر الصين الجنوبي و يصل إلى المحيط الهندي و ينتهي بسواحل أوروبا عبر العالم العربي"[23]. يمر هذا الطريق عبر 65 دولة، مضمونه تناسق السياسات و تعزيز التعاون في المجالات التالية: البنية التحتية بما فيها السكك الحديدية و الأنشطة و الخدمات اللوجستسة، التعاون في المجال المالي و في قطاع الصناعة و التعدين، تسهيل التجارة و الاستثمار و مجال التكنولوجيا الحديثة و المتقدمة المتمثلة في الطاقة النووية و الفضاء و الأقمار الاصطناعية و الطاقات الجديدة .

3- العلاقات الاجتماعية و الثقافية:

تركز الصين أيضا في علاقتها مع المنطقة المغاربية على ميكانيزم القوة الناعمة بتعزيز شبكة من العلاقات الاجتماعية تتجسد في:

* جمعيات الصداقة المنشئة بين الصين و الدول المغاربية كجمعية الصداقة الصينية التونسية(1981)، الصينية المغربية(1984)، الصينية الجزائرية (1993).

*المساعدات و الإعانات التي تقدمها الصين للدول الإفريقية بما فيها الدول المغاربية خاصة في مجال الصحة.

*تطوير السياحة بين الصين و الدول المغاربية إذ يعتبر المغرب وجهة مفضلة للسواح الصينيون بعد إلغاء تأشيرة دخول الرعايا الصينيين إليها إذ كان" 42.000 سائح صيني في ضيافة المملكة في عام 2016"[24].

*المجال العلمي و الثقافي عن طريق المنح الدراسية، إنشاء معاهد للكنفوشيوسية كذلك الموجود في الرباط و الدار البيضاء و المركز الثقافي الموجود بتونس و كذا إنشاء وكالات الأنباء الصينية مثل وكالة "شينوا" و صحيفة الشعب .

المحور الثالث: أبعاد العلاقات الصينية الجزائرية:

تمتد العلاقات الصينية الجزائرية بجذورها إلى ذلك التفاعل بين الحضارتين الصينية و العربية الإسلامية، و زاد خضوع الدولتين للاستعمار –و إن اختلفت أسبابه و تداعياته من دولة لأخرى– من ترابط هاتين الدولتين، حيث أيدت بكين ثورة التحرير الجزائرية في مؤتمر باندونغ سنة 1955 و اعترفت بحكومتها المؤقتة في الثاني من ديسمبر عام 1958. كما دافعت الجزائر من جهتها على مبدأ" وطن واحد للصين الشعبية" و استعادة مكانها في هيئة الأمم المتحدة و عضويتها الدائمة في مجلس الأمن. لقد سهلت هذه الخلفية التاريخية تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بعد نهاية الحرب الباردة و تعزيز التعاون بينهما في مجالات كثيرة.

1- البعد السياسي في العلاقات الصينية الجزائرية:

جمعت المواقف المشتركة في الكثير من القضايا الدولية بين الصين و الجزائر كمسألتي تايوان و حقوق الإنسان، كما ساعدت عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد العشرية السوداء على تعزيز العلاقات بين البلدين حيث أكد الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في زيارته للصين سنة 2000 على ضرورة التنسيق الدولي لمحاربة الإرهاب و تدعيم الشراكة الاقتصادية بين بكين و الجزائر. لقد توالت الزيارات الرسمية في السنوات التالية حيث زار الرئيس الصيني "هو جين تاو" الجزائر في سنة 2004 و أكد بدوره على رغبته في إقامة علاقات إستراتيجية مع الجزائر. و في سنة 2006 حضر الرئيس الجزائري قمة بكين للمنتدى الإفريقي حيث وقع مع الرئيس الصيني اتفاقية التعاون الإستراتيجية و التي مهدت لمرحلة جديدة من التعاون الكثيف بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي.

و بمناسبة الألعاب الاولمبية التي احتضنتها الصين في عام 2008 حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حفل الافتتاح مؤكدا مرة أخرى على الصداقة التي تربط الدولتين و على أهمية الاتفاق الاستراتيجي المبرم بينهما في 2006. كما تخللت هذه الزيارات لرؤساء البلدين زيارات أخرى لكبار مسؤولي البلدين بهدف تعزيز التعاون و البحث في قضايا دولية تهم الطرفان. ما يسهل هذا التقارب الاستراتيجي في الواقع و بالإضافة إلى المعطيات الاقتصادية توافق الرؤى في بعض القضايا الدولية و التشابه في بعض مبادئ السياسة الخارجية للبلدين كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام الوحدة الوطنية و سلامة الأراضي و كذا رفض الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية.

2-البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية الجزائرية:

أسفر تصاعد القوة الاقتصادية للصين عن تدعيمها لعلاقاتها مع الجزائر للاستفادة من كل الفرص الاقتصادية التي تقدمها هذه الدولة. وسعت الجزائر من جهتها منذ انفتاح اقتصادها الذي تزامن مع صعود القوة الصينية على تدعيم العلاقات مع إمبراطورية الوسط و خاصة في المجال الاقتصادي للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الدولة في مجال التكنولوجيا و الخبرات مما سهل إنشاء فضاءات متزايدة للتعاون بين البلدين خاصة في مجال الاستثمار، البناء، العمالة، و التجارة.

2-1التبادل التجاري بين الصين و الجزائر:

تعد الجزائر شريكا تجاريا هاما بالنسبة للصين التي أصبحت تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج الكثير من السلع مما ساعد على ارتفاع حجم التجارة البينية بين البلدين إذ تعد الجزائر الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة وأكبر سوق للتصدير في المغرب العربي، حيث تهيمن المبادلات التجارية بين البلدين على أزيد من 40 بالمائة من معاملات الصين في الحوض المغاربي، والذي يقارب 21 مليار دولار"[25]. لقد زادت التجارة البينية في السنوات التالية بين هذين البلدين حتى تصدرت الصين قائمة الممونين للجزائر يزودها بمختلف السلع، بحيث "ارتفعت قيمة الصادرات و الواردات في التجارة الصينية بأربعين نقطة بين 2003 و 2012 مرتفعة من 0.6 الى 8.6 الف مليون دولار" [26]

و بهذا تفوقت الصين في غزو السوق الجزائري بمنتجاتها على الشراء التقليديين لهذه الدولة و خاصة فرنسا بحيث "يؤكد خبراء اقتصاديون جزائريون صعوبة عودة فرنسا للسوق الجزائرية شريكا تجاريا في ظل الهيمنة الصينية منذ 2013. و تستورد الجزائر بصفة خاصة التجهيزات الزراعية، السيارات، المواد الغذائية، الألبسة والمنتجات نصف المصنعة، فيما تصدر للصين المواد الأولية، دون أن تتصدر هذه الدولة قائمة الزبائن بالنسبة للجزائر إذاعتبرت ايطاليا من أهم زبائن الجزائر في 2017. ، متبوعة بفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و البرازيل.

2-2 الاستثمارات الصينية بالجزائر:

تعتبر الجزائر واحدة من أهم الدول المغاربية المستقبلة للاستثمارات الصينية إذ قدرت الاستثمارات الصينية بالجزائر 6.0 بالمائة من مجموع الاستثمارات الصينية بإفريقيا، من بين هذه الدول التي استفادت من هذه الاستثمارات جاءت الجزائر في المرتبة الرابعة وراء جنوب إفريقيا، زامبيا و نيجيريا".[27]

2-2-1 أهم قطاعات الاستثمارات الصينية بالجزائر:

لقد مست الاستثمارات الصينية قطاعات كثيرة كقطاع المحروقات، قطاع الأشغال العمومية، و القطاع الصناعي و لكن يؤثر الجزء الأكبر منها، تأثيراً محدوداً على الاقتصاد من ناحية التوظيف.، فعلى الرغم من القواعد التي تفرض توظيف عمّال جزائريين، إلا أن أكثرية العمّال في هذه الشركات هم صينيين.

***ففي قطاع المحروقات:** وقعت الجزائر و الصين على عدة عقود حول النفط و الغاز الطبيعي مما عزز التعاون بين البلدين في قطاع الطاقة إذ أطلقت الشركات الصينية(الشركة الوطنية للتعاون في النفط، شركة البترول والكيماويات الصينية، الصين للبترول و شركة الهندسة والبناء) أكبر الاستثمارات في هذا المجال. كما وقعت سنة 2002 الشركة الصينية للنفط "سينوبك" في 2002 على عقد لتطوير حقل "زارزايتين" في الصحراء، و بنت "الشركة الصينية للنفط و التنقيب عن الغاز" حقل لتكرير البترول في أدرار في صحراء الجزائر، كما أتممت شركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك) في الثامن من أكتوبر 2016، مشروع المسح الزلزالي "توال ثلاثي الأبعاد" في ولايتَي ورقلة وإليزي.

***في قطاع البناء :** استعانت الجزائر و نظرا للنقص الكبير في اليد العاملة في مجال البناء بشركات أجنبية منها الشركات الصينية التي تستحوذ على مشاريع كبيرة في قطاع الأشغال العمومية حيث حصلت على عقود ضخمة لبناء السكنات الاجتماعية و الطرقات و السكك الحديدية،إذ "بلغ حجم استثمارات الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء في الجزائر 14 مليار دولار من 2005 إلى 2013 مما يجعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتية الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا و واحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم" لقد أنجزت الصين مشاريع كبرى في البنية التحتية للجزائر مثل مشروع الطريق السيار في سنة 2006، ومشروع بناء خطوط السكك الحديدية في سنة 2009." كما حصلت أيضا على مشاريع كبرى مثل مشروع بناء وتمويل جزء من الميناء الكبير لشرشالو مشروع الجامع الأعظم السائر في طريق التشييد الذي يعتبر ثالث أكبر مساجد العالم بعد الحرمين الشريفين.

في القطاع الصناعي: على سبيل المثال وقعت شركة صينية بالجزائر في 2013 على إنشاء مصنع لتجميع السيارات من علامة "فاو" كما تعتزم شركة الصينية "شيري" لافتتاح مصنعها لتركيب السيارات في 2018 بولاية سطيف أين يتم نقل التكنولوجيات المتعلقة بتصنيع و تركيب السيارات، الحافلات و

الشاحنات. وكانت قد وقعت الجزائر و الصين في2017 اتفاقية " تعزيز القدرات الإنتاجية" لتعزيز الشراكة في مجالات الصناعة التحويلية و استغلال الموارد والطاقات، الصناعة الميكانيكية، صناعة السكك الحديدية، الحديد والصلب،البنى التحتية، الصناعة البتروكيمياوية، والطاقات المتجددة، الكفاءة الطاقوية، تحويل المواد المنجمية، البناء والأجهزة الكهرومنزلية بالإضافة إلى التعاون التقني.

2-2-2- الشركات الصينية بين معيقات الاستثمار في الجزائر و محفزاته في المغرب:

جاء ترتيب المغرب في الاستثمارات الصينية لسنة 2016 ضمن المستفيدين الثلاث من الاستثمارات الصينية في إفريقيا بينما جاء ترتيب الجزائر في الرتبة العاشرة إذ أصبح المغرب وجهة مفضلة للشركات الصينية في السنوات الأخيرة. إن هذا الميل للاستثمار و التعاون الاستراتيجي مع المغرب يطرح مسالة تراجع الجزائر كأول شريك للصين في منطقة المغرب العربي. "فالطموحات الاقتصادية الصينية لم يتم في الواقع تقبلها في الجزائر. قبلت الحكومة الجزائرية قدوم الصينيين للبناء لكنها لم تشجع أبدا الاستثمار الصيني في تصنيع الجزائر. وقطاع السيارات يوضح ذلك جيدا حيث اختلفت الدولتان على مسألة المناطق الاقتصادية الخاصة بمفاهيم متعارضة تماما لذا إذا كانت الصين اليوم حاضرة بقوة في الجزائر فان الروابط الاقتصادية ليست متطورة كما نعتقد، و إنما العلاقات الخدماتية... السياق الحالي لا يؤيد انتقال الصين على الإطلاق إلى خطوة أعلى مع الجزائر. إلى جانب هذا يوجد المغرب بمستوى تنمية أقل من مثيله في الجزائر و لكن يظهر ديناميكية كبيرة."[28]

عامل آخر رجح في الآونة الأخيرة كفة الاستثمار في المغرب بدل الجزائر يكمن في "توفر المغرب على مجموعة من المؤهلات التي تجعله القبلة المفضلة للعديد من المستثمرين الأجانب، تهم أساسا البنية التحتية كميناء طنجة الذي يربط بين 167 ميناء حول العالم، واستطاع أن يتجاوز سقف 3 مليون حاوية من فئة 20 قدما، ويسعى أن يتجاوز سقف 8 مليون حاوية." يكتسي هذا الميناء أهمية بالغة في المواصلات البحرية في حوض المتوسط "فمن خلال تدفق ميناء الحاويات احتل المغرب المركز العالمي التاسع و الثلاثين بينما احتلت الجزائر المرتبة الواحدة و التسعين عالميا ضمن تعداد 157 دولة...يعتبر المغرب أيضا واحد من ثلاث محاور التي تنظم مع الصين و بنما بشكل كبير الشحن الدولي في أفريقيا ، أسيا و أمريكا الجنوبية على التوالي. من هذا المنطلق يجب تقييم المنافسة بين ميناء الحمدانية في شرشال وطنجة".[29]

3- البعد الاجتماعي في العلاقات الصينية الجزائرية:

تجمع الصين بالجزائر علاقات ثقافية و اجتماعية ترتكز على علاقات الصداقة التاريخية بين البلدين إذ وقع البلدان نحو 20 اتفاقية للتعاون والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والإعلام، في أغسطس 2002، وقع البلدان "البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية". حاليا يدرس أكثر من 20 طالبا جزائريا في الصين.

وفي الفترات الأخيرة، أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل "معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" «المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية" «معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين"[30]. كما نفذت الصين العديد من المشاريع الثقافية في الجزائر على غرار مشروع داراوبرا الجزائر.

و قد أسفر تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن زيادة أعداد المهاجرين الصينيين في الجزائر أكثر من أي وقت مضى، وباتت البلاد تضم العدد الأكبر من العمال الصينيين في أفريقيا. إذ تشير الإحصائيات إلى" تمركز العمال الصينيون في عدد قليل من الدول الإفريقية و قد اعتبرت الجزائر و انجولا في سنة 2015 من بين الخمس دول الأكثر تمركزا للعمال الصينين متبوعتان بأثيوبيا، غينيا الاستوائية و جمهورية الكونغو. 51 بالمائة من هؤلاء يتمركزون في الجزائر و انجولا وحدهما".[31]و قد أنتج هذا التواجد الكبير للصينيين تذمرا و اشتباكات بينهم و بين بعض السكان الجزائريين الذين يعتبرون هذا التدفق غزوا و عائقا أمام فرصهم في الحصول على شغل.

خاتمة

أثر تصاعد القوة الاقتصادية والسياسية للصين على طبيعة وحجم العلاقات الصينية المغاربية عموما و العلاقات الصينية الجزائرية على وجه الخصوص إذ أصبح الطابع البراغماتي يميز هذه العلاقات بسعي الطرفان إلى تحقيق منفعة مشتركة. والاستفادة من كل الفرص التي تقدمها هذه العلاقة.

وتصنف الصين في الواقع علاقاتها مع الجزائر والمغرب خاصة على أنها علاقات استراتيجية ذلك أنالصين تصنف علاقاتها الثنائية إلى مجموعتين في الترتيب من حيث الأهمية: "شراكة استراتيجية" و "شراكة تعاونية". "فحين تعقد الصين اتفاقية شراكة استراتيجية مع دولة أو منطقة أخرى، فهذا لا يعني أن يؤخذ به حرفيا من قبل الطرفين، إذ تبحث الصين على مثل هذه الاتفاقيات لتبين الأهمية النسبية لعلاقة خاصة ثنائية أو متعددة الأطراف بالنسبة لمصالحها العالمية. الشراكة الاستراتيجية موجهة أيضا كبديل لمفهوم التحالف الذي تندد به الصين وتعتبره استفزازي ويضر بمصالحها.[32]" فالصين تحتاج إلى موارد وأسواق المغرب العربي لمواصلة نموها الاقتصادي وسياسيا تحتاج إليه لبسط نفوذها كقوة كبرى تنافس القوى التقليدية في المنطقة.

أما الدول المغاربية فهي بحاجة ماسة إلى تحسين البنية التحتية، والصين قادرة على تمويل وتنفيذ تلك المشروعات بتقنيات متقدمة وجودة عالية وتكلفة معقولة، كما تحتاج أيضا إلى الصين في المحافل الدولية. و لكن يشير الواقع إلى أن استفادة الصين أكبر من استفادة الدول المغاربية و الجزائر خاصة و كل الدول الإفريقية عموما من تطوير العلاقات بين هذين الشريكين في ظل غياب رؤية براغماتية لهذه الدول من التواجد الصيني بأراضيها. إذ يعبّر تقرير بكين عن أساس المشكلة التي أبقت إفريقيا في دائرة التبعيّة

للمحروقات وغياب اقتصاديات وطنية قوية بقوله لدى الصين سياسة إفريقية لكن ليس لإفريقيا سياسة صينية... فمكمن الخطر هو أنّ الصين تنهب إفريقيا مثلما فعل الغرب"[33].

قائمة الهوامش و المراجع:

[1]Niquet Valerie « China's future role in world affairs : An enigma **?, Politiqueétrangère** , special issue, September, 2008, p.53.

[2]Fred Bergsten C, Charles Freeman & others, « **China' s rise challenges and opportunities,"** Washington DC, Peterrson institute for international economics . Center for strategic and international studies, 2008, p.212

[3]Thierry Pairault. **« Petite introduction à l'économie de la chine »**, Paris, édition : des archives contemporains, mars 2000, p. 85.

[4]Alice Ekman, « **Le Maghreb vue de chine : perceptions et orientations au lendemain des printemps arabes**, février 2013, IFRI , p.10

[5]كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية و العرب "، **سياسات عربية**، العدد 26، ماي 2017، ص 41.

[6] تشن تشيماو، "الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب . رؤية صينية "، **السياسة الداخلية**، العدد 145، جويلية 2001، ص 60.

[7]Valerie Niquet, « La stratégie .africaine de la chine » ,**www.cain.info/load.pdf.phpid-articlePE062-0361.pdf**

[8]لحسن الحسناوي، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميا تو الانعكاسات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 466، ديسمبر، 2017. ص.108
.

[9]Alice Ekman, Op.Cit, p13.

[10]لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 109..

[11]Alice Ekman, Op.Cit, p14.

[12]مارك هاينز دانيال، "**عالم محفوف بالمخاطر استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**،(ترجمة: ادهم شاكر عضيمة)، مكتبة العبيكان، ص 2.

[13]Alice Ekman, Op.Cit, p18

[14] Thierry Pairautl, « La chine au Maghreb :de l' esprit de Bandung à l' esprit du capitalisme », **revue de laregulation, capitalisme, institutions, pouvoirs**, volume 21 printemps, 2017,Paris, maison des sciences de l'homme, p 96.

[15] Mohamed Troudi, « La stratégie arabe de la chine », http**://www.politique-actu.com/dossier/strategie-arabe-chine-mohamed-troudi-chercheur/364302/**

[16] Thierry Pairautl, La chine au Maghreb :de l' esprit de Bandung à l' esprit du capitalisme », Op.Cit p 99.

[17]Mohamed Troudi, Op.Cit.

[18]Thierry Pairautl, La chine au Maghreb :de l' esprit de Bandung à l' esprit du capitalisme », Op.Cit p 100.

[19]Ibid p 98.

[20]Maroc invest, « Le Maroc deuxième bénéficiaire des investissements chinois en Afrique en 2016 », 10/05/2017 **https://www.huffpostmaghreb.com/2017/05/10/chine-investissements-aut_n_16533986.html**

[21]Mohamed Troudi, Op.Cit

[22]Annuaire statistique de la chine, 2017. http://www.stats.gov.cu/tjsj/ndj

[23]منى الحداد، " قراءة في العلاقات العربية الصينية و سبل تعزيزها"، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 2017، ص 113. على الرابط **http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/3151/1/29%284%حداد20%منى**

[24]ساسة، "هل يكون المغرب بوابة الصين إلىإفريقيا؟" مارس 2017، على الرابط:
https://www.sasapost.com/is-morocco-be-chinas-gateway-to-africa

[25]ايهاب شوقي،" ، "ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ"، 22 ماي 2014، على الرابط:
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=87693

[26]Thierry Pairautl, « **china 's economicpresence in Algeria** », l' école des hautes études en sciences sociales, 2015, p 6

[27]Ibid, p5.

[28] Thierry Pairautl, Maghreb : le Maroc peut-il devenir le nouvel eldorado chinois ? **»,** 7 mars 2017,**https://francais.rt.com/opinions/34918-maghreb-maroc-devenir-nouvel-eldorado-chinois**

[29] Thierry Pairautl, « La chine au Maghreb :de l' esprit de Bandung à l' esprit du capitalisme »,Op.Cit p 102.

[30]الصين اليوم، "العلاقات الجزائرية الصينية"، على الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

[31]Lucas Atkins, Deborah Brautigam and others, « challenges of and opportunities from the commodity price slump **», Economic bulletin**, n 01,2017, p5.

[32]Fred Bergsten C, Charles Freeman & others, Op.Cit, p 217.

[33]أيان تايلر ، **دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا**، الطبعةالأولى، الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007، ص 28.

تاريخ الإرسال: 05-05-2018
تاريخ القبول: 30-05-2018
تاريخ النشر : 13-06-2018